مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/2/17

سياسات التوازن الصعب

العراق بين الانسداد السياسي وضغوط المحاور الإقليمية

د. صابرين ستار جبار

● تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

تحليلات

2026/2/17

سياسات التوازن الصعب: العراق بين الانسداد السياسي وضغوط المحاور الإقليمية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، الحوكمة والدستور والقانون

د. صابرين ستار جبار / باحثة

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

---

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المقدمة

كان العراق ولا يزال أنموذجاً لبلد الأزمات، إذ لم تغلق أي مرحلة سياسية ما قبلها، بل أضافت مزيداً من التعقيد، ما جعل المشهد العام أقرب إلى بنية مثقلة منه إلى نظام قادر على التكيّف. ومنذ عام 2003 يعيش العراق انتقالاً سياسياً غير مكتمل، معلقاً بين نماذج متناقضة تدار بتفاهمات اضطرارية لا برؤية وطنية مستقرة.

تُعد مرحلة الانسداد السياسي من أخطر المراحل في تاريخ العراق الحديث، لتداخل العوامل الداخلية مع المتغيرات الإقليمية والدولية. وقد كرّست الانتخابات المتعاقبة هذا الواقع، إذ استمر التنافس الحاد بين القوى التقليدية، وسط صعوبة تحقيق توافق مستدام حول مسارات الحكم.

برز الانسداد بوضوح منذ انتخابات 2010، حين فازت قائمة إياد علاوي دون أن تُكلّف بتشكيل الحكومة، نتيجة تفسير المحكمة الاتحادية العليا في العراق لمفهوم «الكتلة الأكبر»، وهو التفسير الذي مكن تحالفات لاحقة من إيصال السيد نوري المالكي لرئاسة الوزراء، وأصبح لاحقاً أحد أبرز تحديات وتعقيدات الوضع السياسي، لانتقال النظام من أسلوب الفائز انتخابياً بالكتلة الأكبر إلى الكتلة النيابية الأكبر داخل مجلس النواب.

تفاقمت الأزمة بعد انتخابات 2021 مع تعثر انتخاب رئيس الجمهورية وتجاوز التوقيتات الدستورية، في ظل عوامل متشابكة، أبرزها:

- هشاشة البيئة السياسية وعدم استقرار قواعد التنافس.
- نتائج انتخابية مربكة للقوى السياسية.
- صراعات داخل المكونات السياسية ذاتها.
- الخلافات الكردية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.
- الاجتهادات الدستورية المتنازع عليها.
- التدخلات الإقليمية والدولية.
- استمرار الخروقات الدستورية.
- تضارب أولويات البرامج الحكومية، خاصة في ملفات السيادة والسلاح والفساد والعلاقة بين بغداد وأربيل.

ويكمن الخلل الجوهري في طريقة التعامل مع السلطة، إذ جرى تقاسم النفوذ قبل بناء المؤسسات، ما أسفر عن دولةٍ هشةٍ تمتلك مؤسساتٍ تستجيب للمحاصصة، وموارد ضخمةً غيرَ قادرةٍ على إنتاج تنميةٍ مستدامة.

أولاً: الانسداد السياسي داخل البيت الشيعي

لم يكن الانسداد السياسي الذي تشهده العملية السياسية العراقية ظاهرة طارئة، بل يمثل امتداداً لأزمات بنيوية رافقت

النظام منذ نشأته بعد عام 2003. فالأزمة التي ظهرت بوضوح في انتخابات 2010، حين فازت قائمة أياد علاوي دون أن تُكلَّف بتشكيل الحكومة، لم تكن مجرد خلاف دستوري حول مفهوم «الكتلة الأكبر»، بل لحظة تأسيسية كرّست نمطاً سياسياً جديداً، تعاد فيه صياغة نتائج الانتخابات عبر تفاهمات ما بعد الاقتراع، لا عبر الاستحقاق الانتخابي المباشر.

تكرر المشهد بصورة أكثر حدة بعد انتخابات 2021، حين أخفق مجلس النواب في انتخاب رئيس الجمهورية نتيجة عدم اكتمال نصاب الثلثين، رغم تعدد الجلسات المخصصة لهذا الغرض. وقد كشف هذا التعثر عن حقيقة أعمق: أن الأزمة لم تعد خلافاً إجرائياً، بل تحولت إلى حالة انسداد شامل تمس جوهر آليات إنتاج السلطة.

في هذا السياق، جاءت خطوة السيد مقتدى الصدر باعتزال المشهد السياسي ومنح خصومه في الإطار التنسيقي مهلة للتفاوض بوصفها حدثاً استثنائياً في الشكل، لكنها كانت في الجوهر اختباراً سياسياً مركّباً. فقد وضعت الإطار التنسيقي أمام معادلة حساسة: إما إثبات القدرة على تشكيل كتلة شيعية متماسكة قادرة على الحكم، أو الانكشاف أمام حدود التماسك الداخلي. المبادرة التي طُرحت آنذاك لم تكن مجرد مقترحات للخروج من الأزمة، بل محاولة لإعادة تعريف قواعد التفاعل السياسي داخل المكون الشيعي، عبر التأكيد على التوقيتات الدستورية، وأهمية الرئاسات الثلاث، وإعادة توزيع الأدوار بين الأغلبية والمعارضة.

غير أن انتهاء المهلة دون نتائجٍ حاسمة أعاد إنتاج الأزمة بدل حلّها، وأظهر أن الانسداد لم يكن مرتبطاً بغياب التفاهمات فحسب، بل بغياب القدرة على إنتاج تسوياتٍ مستقرة. وحتى مبادرة النواب المستقلين، رغم ما حملته من لغةٍ إصلاحية، بدت أقرب إلى إعادة تركيبٍ مختصرةٍ لأطروحات القوى الكبرى، دون تقديم تصورٍ عمليٍّ مختلفٍ لآليات بناء الكتلة الأكبر أو إعادة هيكلة ميزان القوى.

أما الانسداد الذي أعقب انتخابات عام 2025، فقد كشف مستوىً آخر من التعقيد. فترشيح نوري المالكي لرئاسة الوزراء لم يُنتج الأزمة بقدر ما كشفها. إذ أظهرت ردود الفعل المتباينة داخلياً وخارجياً أن مركز القرار السياسي في العراق لم يعد داخلياً بصورةٍ كاملة، كما لم يعد خاضعاً لإرادةٍ خارجيةٍ واحدة. وتحركت السياسة العراقية بين إشاراتٍ متعارضةٍ في الشكل، متكاملةٍ في الأثر، بحيث بدت الدولة أقرب إلى ساحة توازناتٍ منها إلى فاعلٍ سياديٍّ مستقل.

إن التدخل الأمريكي بصيغته المباشرة والصادمة، لم يكن حدثاً معزولاً عن تحولات أوسع في نمط إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، إذ تتراجع القنوات المؤسسية التقليدية لصالح شخصنة القرار وتسريع أدوات التأثير. أما التدخل الإيراني، فظل يعمل ضمن منطقه الهادئ والممتد، عبر قنوات النفوذ والعلاقات البنيوية داخل النظام السياسي ذاته. وبين هذين المستويين من التأثير، بدا المشهد العراقي أسيراً لحالة فراغ داخلي أكثر منه ضحية تدخل خارجي فقط.

إن أخطر ما في الأزمة لم يكن متعلقاً بشخص المالكي بحد ذاته، بل بالبنية السياسية التي أعادت إنتاجه بوصفه «حلاً ممكناً». فهذه اللحظة كشفت أزمة أعمق في نموذج الحكم داخل الإطار التنسيقي، الذي يواجه فجوة متزايدة بين متطلبات الواقع الاجتماعي والاقتصادي من جهة، ومنطق إدارة السلطة بوصفها عملية حسابية لإعادة توزيع النفوذ من جهة أخرى.

ثانياً: الانسداد بوصفه انعكاساً لتحولات اجتماعية

لا يمكن تفسير الانسداد السياسي بمعزلٍ عن التحولات الاجتماعية التي أعقبت عام 2003. فالنظام السياسي لم يكن مجرد إعادة توزيعٍ للسلطة بين نخبٍ قائمة، بل أصبح قناةَ عبورٍ لصعود فاعلين جدد تشكّلوا خارج تقاليد الدولة الكلاسيكية. وفي هذا السياق، برز صراع الأجيال داخل البيت السياسي الشيعي بوصفه أحد أكثر مظاهر التوتر عمقاً.

يُشكّل الرعيل الأول من القيادات السياسية الشيعية، رغم ما ارتبط بتجربتهم من تناقضات، نتاجَ زمنٍ كانت فيه الدولة — حتى بصورتها السلطوية — مرجعيةً لا يمكن تجاوزها. أما الجيل الأحدث، فقد صعد في سياقٍ مختلفٍ جذرياً: دولةٌ منهكة، اقتصادٌ ريعي، وسلاحٌ خارج السيطرة. لم تعد الدولة بالنسبة لهذا الجيل إطاراً يُدار، بل مورداً يُعاد توزيعه، ولم تعد السياسة مجالاً للتسوية بقدر ما أصبحت امتداداً لتوازنات القوة.

الصراع هنا لا يدور فقط حول المواقع، بل حول تعريف السياسة ذاتها: هل هي إدارة دولة أم إدارة شبكات نفوذ؟ هل هي إنتاج شرعية أم إدارة توازنات عنف؟ هذه الأسئلة تعكس تحولات بنيوية تتجاوز الأشخاص، وتمس طبيعة النظام السياسي نفسه.

ثالثاً: التأجيل كاستراتيجية بقاء

في ظل تضاؤل هامش المناورة، يصبح التأجيل أحد الخيارات الواقعية المتاحة أمام القوى السياسية. دستورياً، يمكن تحقيق ذلك عبر تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية، وهو ما يؤدي عملياً إلى تجميد مسار تشكيل الحكومة. غير أن هذا الخيار، رغم ما يوفره من وقت إضافي للتفاوض وإعادة التموضع، ينطوي على مخاطر تراكمية كبيرة.

فالتجارب السابقة تشير إلى أن الانسدادات المطولة تؤدي إلى تآكل الثقة الشعبية، وتعثر الإصلاحات، وتصاعد الضغوط الاجتماعية. ورغم أن المجتمع العراقي أظهر قدرة عالية على امتصاص الأزمات، فإن استمرار هذا النمط يضع النظام السياسي أمام معادلة أكثر هشاشة: شعب بتوقعات متواضعة لكنه بإحباط متزايد، ودولة تمتلك موارد كبيرة لكنها تعاني من عجز مزمن في تحويلها إلى استقرار وتنمية.

رابعاً: الانسداد السياسي داخل البيت الكردي

لا يمكن النظر إلى أزمة انتخاب رئيس الجمهورية في العراق بوصفها إشكالاً إجرائياً أو تنافساً سياسياً محدوداً، بل بوصفها عقدة بنيوية تمس توازنات النظام السياسي نفسه. فغياب رئيس

للجمهورية لا يعني شغور منصب بروتوكولي فحسب، بل يؤدي عملياً إلى تعطيل حلقة دستورية مركزية في عملية إنتاج السلطة التنفيذية، ويبقي الدولة في حالة انتقال معلق، تدار خلالها البلاد عبر حكومة تصريف أعمال محدودة الصلاحيات، في وقت تتراكم فيه الضغوط الاقتصادية والخدمية والاجتماعية.

في هذا السياق، يتحول الانسداد داخل البيت الكردي من خلاف سياسي تقليدي إلى عامل تعطيل وطني شامل. فالمفاوضات بين الحزبين الرئيسيين في إقليم كردستان، لم تعد تدور حول شخصية المرشح بقدر ما تعكس صراعاً أعمق يتعلق بإعادة توزيع النفوذ والتمثيل داخل المعادلة الاتحادية العراقية.

ورغم أن منصب رئيس الجمهورية ظل تاريخياً ضمن الحصة السياسية الكردية، فإن هذا «الاستقرار العرفي» لم يمنع تحوله إلى ساحة تنازع داخلية. فالإصرار المتبادل على التمسك بالمنصب يكشف انتقال التنافس من مستوى الشراكة الكردية في الدولة إلى مستوى الصراع على تعريف التمثيل الكردي ذاته: من يحتكر الشرعية؟ ومن يمتلك حق التفاوض باسم الإقليم داخل بغداد؟

إن تعدد المرشحين لا يمثل فقط انعكاساً للخلاف، بل يعد مؤشراً على غياب مركز قرار كردي موحّد. فترشيح الحزب الديمقراطي الكردستاني لأكثر من اسم، مقابل تمسك الاتحاد الوطني الكردستاني بمرشح واحد، يعكس اختلافاً في منطق التفاوض: بين مقاربة تسعى إلى توسيع هامش المناورة السياسية، وأخرى تقوم على تثبيت موقع تفاوضي صلب.

غـير أن النتيجـة العمليـة واحـدة: تعقيـد مسـار التوافـق الوطـني وإطالـة أمـد الأزمـة الدسـتورية.

وتتجـاوز هـذه الأزمـة بعدهـا الشـخصي أو الحزبـي، لتكشـف اختـلالاً أوسـع فـي طبيعـة العلاقـة بـين الإقليـم والمركـز. فالـصراع عـلى المنصـب يعكـس، ضمنيـاً، تحـولات في مـيزان القوة السـياسي، سـواء داخـل الإقليـم نفسـه أو في علاقتـه ببغداد. كمـا يشـير إلى تراجع قدرة النخـب الكرديـة عـلى إدارة خلافاتهـا ضمـن إطـار مؤسـسي مسـتقر، وانتقالهـا نحـو أنمـاط تفـاوض أكـثر حـدّة، تـدار بمنطـق المكاسـب الصفريـة لا بمنطـق التسـويات التراكميـة.

ومـع اقـتراب نهايـة المـدد الدسـتورية، تتزايد المخاطـر المرتبطـة بتحول التأجيـل إلى قاعـدة غـير مكتوبـة فـي إدارة الاسـتحقاقات السـيادية. فالتجـاوز المتكـرر للتوقيتـات الدسـتورية، وإن كان ممكنـاً مـن الناحيـة القانونيـة، يـؤدي تدريجيـاً إلى إعـادة تعريـف النظـام السـياسي نفسـه، حيـث تُصبـح المرونـة الاسـتثنائية بديـلاً دائمـاً عـن الانضباط المؤسـسي.

إن أخطـر مـا فـي هـذا الانسـداد لا يكمـن فـي احتماليـة الفـراغ الدسـتوري فقـط، بـل فـي الآثـار التراكميـة عـلى مفهـوم الشرعيـة السياسـية. فالدولـة الـتي تتعـثر باسـتمرار في اسـتكمال اسـتحقاقاتها الأساسـية تُنتـج، بمـرور الوقـت، حالـة مـن «التطبيـع مـع التعطيـل»، حيـث يتحـول الانسـداد مـن أزمـة إلى نمـط حكـم.

وعلى المستوى الأوسع، يتقاطع الانسداد داخل البيت الكردي مع انسداداتٍ موازية داخل المكونات الأخرى؛ فحتى وإن حصل إجماعٌ داخل مكوّنٍ معيّن، فإن وجود انسدادٍ أو انقسامٍ داخل مكوّنٍ آخر يجعل حدوث انقسامٍ طولي في المكونات الأخرى أمراً لازماً. وقد انعكس هذا الأمر بوضوح في تجربة التحالف الثلاثي والإطار التنسيقي بعد انتخابات عام 2021، واليوم تُعاد المسألة بوضوح، إلا أنها بصيغةٍ مختلفة، متمثلة بين طرفين: أحدهما مؤيدٌ لتولي نوري المالكي رئاسةَ الوزراء، والآخر معارض. وعلى الرغم من أن تجربة «الثلث المعطّل» قد لا تكون بالصيغة ذاتها، فإن حالته الوظيفية ربما تكون واضحةً لدى كلا الطرفين.

لذا فإن الانقسام المكوّناتي لم يعد يؤثر في القوى الفاعلة داخل المكوّن فحسب، بل بات ينعكس على توحّد وإجماع المكونات الأخرى أيضاً؛ فلا يمكن تصور إجماعٍ في مكوّنٍ معيّن دون الآخرين، ما يضع النظام السياسي أمام أزمةٍ مركّبةٍ تتجاوز الحسابات الفئوية. فغياب التوافق لا يهدد فقط تشكيل الحكومة، بل يمسّ استقرار التوازنات الدقيقة التي يقوم عليها النظام الاتحادي العراقي.

وبين خيارين متناقضين ظاهرياً – المراوحة أو التسوية – تبدو الكلفةُ السياسيةُ للتأجيل أعلى من أي وقتٍ مضى. فالتسوياتُ المتعثرة قد تُبطئ العمليةَ السياسية، لكنها تحافظ على استمرارية النظام. أما الانسدادُ الممتدّ، فيحمل خطرَ إعادة إنتاج الأزمات بصورةٍ أكثر حدّة، في بيئةٍ داخليةٍ وإقليميةٍ أقلّ قابليةً للاحتواء.

خامساً: تجاوز المدد الدستورية والفراغ المحتمل

تُعدّ المدد الدستورية المواعيد أو الفترات الزمنية التي يحددها المشرع بشكلٍ جامد، إلا أن هذا التحديد لا يخلو من إمكانية التحكم، مما يقلّل من جمودها. فقد يقرر المشرع أو القضاء أن امتداد هذه المدد يسبب العطل أو القوة القاهرة، كما قد يمنح المشرع سلطةً تقديريةً لتعديل هذه المدد بما ينسجم مع مقتضيات السلطة المخاطبة بها.

وتختلف المدد الواردة في الدستور عن تلك الواردة في القوانين العادية من حيث المضمون؛ فمواضيع المدد الدستورية تتعلق بنظام الحكم والعلاقة بين السلطات الحاكمة وممارستها لاختصاصاتها والإجراءات الدستورية، وبهذا تختلف عن القواعد القانونية التي تنظّم العلاقة بين الأفراد أنفسهم أو بينهم وبين الحكومة. كما أن المخاطب بها ليس الأفراد كما في القواعد القانونية العادية.

إضافة الى ذلك يتولى القضاء الدستوري حماية المدد الواردة في الدستور كما لباقي القواعد الدستورية من حماية، فهي عبارة عن فترات زمنية يحددها القانون ويجب مراعاتها عند مباشرة الإجراءات القضائية، وهي بهذا المعنى تعد صورة من صور التنظيم الشكلي للإجراء، وجدت من اجل تحقيق أهداف قانونية وتنظيمية كتحقيق او بلوغ الأمن القانوني والأمن القضائي في الأوساط الاجتماعية لما له من أثر إيجابي يؤدي الى تحقيق

الاستقرار والركوز لدى افراد المجتمع وتحقيق الغاية من وجود القاعدة القانونية من الناحيتين الوضعية والتطبيقية، فضلاً عن اعتبارات العدالة، والمصلحة المحمية.

وتُعدّ المدد الدستورية تنظيمية وليست حتمية، فهي تنظيمٌ قانوني قائم على أساس تحديد فتراتٍ زمنية واردةٍ في صلب النص الدستوري، يُوجّه مضمونها إلى القيام بعملٍ أو الامتناع عن عمل، وغايتها إيجاد التكامل والتوازن في عمل السلطات المختصة من أجل الحفاظ على المصلحة العامة وتحقيق النظام العام. ولا يترتّب على تجاوزها جزاءٌ إجرائيٌّ مباشر. فالمادة (54) من الدستور، وكذلك المادة (72)، قد جرى تجاوز المدد المنصوص عليها فيهما خلال الدورات البرلمانية السابقة، من دون أن يؤدي ذلك إلى آثارٍ قانونيةٍ مباشرة.

وسعت المحكمة الاتحادية العليا إلى تكييف النص الدستوري واعطاء معنى واضح للمدد الواردة فيه ينسجم وأهدافها وطبيعتها، ومن ثم حمايتها، بالالتجاء إلى فهم ألفاظ النص وسياقه ، إذ التزمت المحكمة بالمعنى الواضح لكلمات النص ونجد ذلك في قولها في قرارها الذي سبق وان أصدرته في أحدى القضايا المتعلقة بالسياق نفسه (ثانياً: تنتهي ولاية رئيس الجمهورية بانتهاء دورة مجلس النواب استناداً لأحكام المادة (72/ ثانيا/ أ) من دستور جمهورية العراق لعام2005 ، ويستمر رئيس الجمهورية بممارسة مهماته إلى ما بعد انتخاب مجلس النواب الجديد واجتماعه، على أن يتم انتخاب رئيساً جديداً للجمهورية خلال

ثلاثين يوماً من تاريخ اول انعقاد للمجلس استناداً لأحكام الفقرة (ب) من ذات المادة، وأن مدة الثلاثين يوماً هي مدة دستورية حتمية تستلزم انتخاب رئيساً جديداً للجمهورية خلالها وعدم تجاوزها، وان تجاوز تلك المدة وعدم انتخاب رئيساً يستوجب إيجاد مخرجاً لذلك التجاوز بما يضمن انتخاب رئيس الجمهورية) وهنا نلاحظ ان المحكمة الاتحادية العليا التجأت إلى تفسير معنى المدة الواردة في المادة (72/ ثانياً/أ) من الدستور بانها مدة حتمية بسبب صراحة المدة ووضوحها، وهو ما نجد تفسيره صائباً إلا أنها اغفلت عن ترتيب الجزاء كأثر لمخالفة النص الدستوري بعد تكييفها للمدة على أنها مدة حتمية.

يُضاف إلى ذلك متغيرٌ بارزٌ جداً في هذه العملية السياسية التي يُراد تنظيمها، ويتمثل هذا المتغير بالتأكيدات الصريحة لرئيس مجلس القضاء الأعلى على ضرورة الالتزام بالمدد الدستورية بوصفها جزءاً من النظام العام. فضلاً عن ذلك، تفرض المعطيات الجيوسياسية المحيطة بالعراق على القوى السياسية الإسراع في تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات، وأن تجاوز هذه المدد، وإن لم يترتب عليه جزاءٌ قانوني، يعطي انطباعاً سلبياً عن مدى احترام القوى السياسية لدستور البلاد. فمجلس النواب لا يستطيع أداء دورَيه التشريعي والرقابي بشكلٍ منتظم من دون وجود حكومة مكتملة الصلاحيات.

سادساً: التأثير الجيوسياسي وتحولات البيئة المحيطة

أسهم الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 في إحداث تحولٍ بنيويٍّ عميق في البيئة الإقليمية، إذ لم يقتصر أثره على إسقاط نظامٍ سياسيٍّ فحسب، بل أدى إلى إعادة تشكيل ميزان القوى في المنطقة برمتها. فتدمير القدرات العسكرية العراقية وإنهاء دوره التقليدي بوصفه عنصرَ توازنٍ إقليميٍّ أفضى إلى نشوء فراغٍ استراتيجي واضح، سرعان ما تحوّل إلى مجالٍ مفتوح أمام القوى الإقليمية، ولا سيما تركيا وإيران، لإعادة تعريف أدوارهما وتوسيع نطاق نفوذهما.

هذا الفراغ لم يكن مجرد حالةٍ مؤقتةٍ من الاختلال الأمني، بل شكّل بيئةً جيوسياسيةً محفزةً لإطلاق مشاريعٍ إقليمية مؤجلة، حيث وجدت كلٌّ من أنقرة وطهران فرصةً تاريخيةً لتعزيز حضورها العسكري والاقتصادي والسياسي. فاختفاء العراق من معادلة الردع الإقليمي أزال قيداً كان يحدّ من طموحات القوتين، ودفعهما إلى تبني سياساتٍ أكثر اندفاعاً لحماية أمنهما القومي وتعظيم مصالحهما الاستراتيجية.

وعليه، يمكن القول إن مرحلة ما بعد 2003 مثّلت نقطةَ انعطافٍ في طبيعة الأدوار الإقليمية، إذ انتقلت تركيا وإيران من موقع التكيّف مع توازناتٍ قائمة إلى موقع الفاعل الساعي لإعادة تشكيل هذه التوازنات. فالعراق لم يعد دولةَ جوارٍ تقليدية، بل تحوّل إلى ساحةٍ مركزيةٍ تتقاطع عندها الحسابات الأمنية والاقتصادية لكلا البلدين.

وفي السياق ذاته، تزايد تعقيد المشهد بفعل التداخل الدولي، حيث ظلّ الوجود الأميركي عنصراً حاسماً في معادلات القوة داخل العراق، في وقتٍ أخذ فيه التنافس الأميركي–الصيني يتسع، خصوصاً في المجال الاقتصادي. كما أضافت التحولات الإقليمية، ومنها مسارات التطبيع العربية مع الكيان الصهيوني، بعداً إضافياً من الضغوط، ما وضع العراق أمام تحدياتٍ تتعلق بإعادة تحديد موقعه السياسي في بيئةٍ إقليمية تتغير قواعدها بسرعة.

إن مجموع هذه المتغيرات جعل من العراق نقطة ارتكاز حساسة في شبكة التفاعلات الإقليمية والدولية، بحيث لم يعد استقراره شأناً داخلياً صرفاً، بل بات مرتبطاً مباشرة بتوازنات القوى المحيطة به، وابرزها:

1. **المتغيرات الأمنية بين إيران والولايات المتحدة وأثرها على العراق**

يجد العراق نفسه في قلب معادلة توازن معقدة بين الولايات المتحدة وإيران، إذ يحاول إدارة علاقاته مع طرفين متنافسين يمتلك كل منهما أدوات تأثير عميقة داخل الساحة العراقية. فالضغوط الأمريكية الرامية إلى تقليص النفوذ الإيراني تصطدم بحقائق سياسية واجتماعية متجذرة، الأمر الذي يزيد من تعقيد عملية صنع القرار الوطني.

تنظر إيران إلى العراق بوصفه امتداداً استراتيجياً حيوياً، ليس فقط من زاوية الجوار الجغرافي، بل باعتباره ركيزة أساسية في بنيتها

الأمنيـة الإقليميـة. فالعـراق، فـي التصـور الإيرانـي، يمثـل جبهـة متقدمـة لتأمـين المجـال الحيـوي الإيرانـي ومسرحـاً رئيسـاً لمواجهـة الوجـود الأمريكـي عـبر خيـارات متعـددة ترتبـط بتقـارب المصالـح والقيـم.

ضمـن هـذا الإطـار، تسـعى طهـران إلى دمـج العـراق فـي معادلـة التـوازن الاسـتراتيجي الإيرانـي فـي الـشرق الأوسـط، خصوصـاً فـي ظـل المتغـيرات الـتي شـهدتها سـاحات أخـرى فـي الإقليـم. فإعـادة التموضـع الإيرانـي في العـراق تعكـس إدراكاً متزايـداً لأهميـة العـراق كعنـصر تعويـض اسـتراتيجي وعمـق أمـني بديـل.

غـير أن هـذه الاسـتراتيجية تضـع العـراق أمـام تحديـات متعـددة المسـتويات، إذ يـؤدي تداخـل الأجنـدات الإقليميـة مـع البنية السياسـية الداخليـة إلى إنتـاج بيئـة عالية الهشاشـة. فاسـتمرار النشـاط العسـكري، واحتمـالات التصعيـد ضـد المصالـح الأمريكيـة، يعـززان مـن مخاطـر الانـزلاق نحـو دوامـات عـدم الاسـتقرار.

كمـا أن تطـور أنمـاط الـصراع الإقليمـي، بمـا فـي ذلـك اسـتخدام المجـالات الجويـة والقـدرات الصاروخيـة، يكشـف عـن انتقـال المنطقـة إلى مرحلـة أكـثر تعقيـداً مـن التفاعـلات العسـكرية، حيـث تصبـح الحدود التقليديـة أقـل صلابـة، وتتحـول الـدول ذات الهشاشـة البنيويـة إلى سـاحات محتملـة للتجـاذب.

في المقابـل، تتابـع الولايـات المتحـدة بدقـة طبيعـة النفـوذ الإيرانـي، وتتعامـل معـه بوصفـه تحديـاً اسـتراتيجياً مركبـاً.

وتظهر أدوات الضغط الأميركية، ولا سيما العقوبات الاقتصادية، باعتبارها جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى إعادة ضبط موازين القوة دون الانخراط في مواجهات مباشرة واسعة النطاق.

وإذ ما أردنا تكوين مقاربة لفهم أعمق فإن مقاربة التفاعل الأمني وفق مدرسة كوبنهاغن يمكّن من فهم الموقف العراقي من خلال عدسة أمنية أوسع، حيث تتكامل مستويات الأمن الثلاثة: أمن الفرد، وأمن المجتمع، وأمن الدولة. ففي البيئة العراقية، يرتبط إدراك التهديدات الإقليمية بشعور مباشر بالهشاشة، سواء على المستوى المعيشي أو المجتمعي أو السيادي. فالفرد العراقي يتأثر مباشرة بأي تصعيد إقليمي، لما لذلك من انعكاسات اقتصادية وأمنية. أما المجتمع، فيواجه تحديات في إنتاج رؤية موحدة تجاه التهديدات، نتيجة التعددية السياسية والتباينات الاجتماعية. في حين ترى الدولة في كل اضطراب إقليمي عامل ضغط على استقرارها السياسي والاقتصادي. غير أن المشكلة الجوهرية لا تكمن فقط في حجم التهديدات، بل في آليات إدراكها وتقديرها. إذ يعاني العراق من تباطؤ نسبي في قراءة التحولات الدولية والإقليمية، بفعل الانقسامات السياسية وغلبة الاعتبارات الأيديولوجية على الحسابات الواقعية.

2. المتغيرات الأمنية والسياسية في سوريا وتركيا وأثرها على العراق

أحدثت التحولات البنيوية في المشهد السوري، ولا سيما ما بعد سقوط نظام بشار الأسد، إعادة تشكيل واضحة للديناميات

الإقليمية، إذ دخلت سوريا مرحلة انتقالية تتسم بالسيولة وعدم اليقين وتنافس مراكز القوى الداخلية والخارجية. هذا التحول لا يمثل حدثاً داخلياً سورياً فحسب، بل يمتد أثره مباشرة إلى البيئة الأمنية العراقية، بحكم الترابط الجغرافي والتداخل التاريخي بين ساحتي البلدين. فعلى المستوى السياسي، يواجه العراق معادلة دقيقة في إدارة علاقته مع السلطة السورية الجديدة، في ظل إدراك دمشق لحجم النفوذ الإيراني داخل العراق. إذ تنظر العلاقة العراقية–الإيرانية من قبل صانع القرار السوري بوصفها متغيراً مؤثراً في توازنات ما بعد الأسد، ما يخلق مجالاً كامناً للتوجس المتبادل. فالعراق يجد نفسه بين ضرورة الحفاظ على توازناته الإقليمية وبين تجنب الانخراط في اصطفافات قد تُنتج توترات جديدة مع سوريا.

أما على المستوى الأمني، فإن المعضلة تتخذ طابعاً أكثر تعقيداً. فسوريا تنظر بقلق إلى وجود شخصياتٍ وعناصر مؤيدةٍ لنظام الأسد داخل العراق، باعتبارهم نواةً محتملة لعدم الاستقرار أو لإعادة إنتاج شبكات نفوذ مضادة. في المقابل، تتعامل بغداد بحذر مع الخلفيات القتالية لبعض الفاعلين الجدد في المشهد السوري، خصوصاً أولئك الذين امتلكوا تجارب سابقة في الساحة العراقية خلال سنوات الصراع مع القوات الأمريكية، وهو ما يعيد إنتاج هواجس تتعلق بامتدادات عدم الاستقرار عبر الحدود.

وتتفاقم هذه الإشكاليات بفعل استمرار التهديدات المرتبطة بتنظيم داعش، سواء عبر ملف مراكز الاحتجاز في شمال سوريا

أو عبر احتمالات إعادة التموضع والتنقل. فالهشاشة البنيوية للمرحلة الانتقالية السورية تخلق بيئةً مواتيةً لنشاط الفاعلين من غير الدول، ما يفرض على العراق تعزيز مقاربته الأمنية الحدودية وتكثيف أدوات الردع والمراقبة.

في السياق ذاته، تكتسب القضية الكردية بعداً استراتيجياً بالغ الأهمية. فالتحولات في شمال سوريا، وما رافقها من ترتيبات سياسية وقانونية جديدة، تعكس إعادة تعريف العلاقة بين المركز والمكونات. وهذا التطور لا يُقرأ في العراق بمعزل عن انعكاساته المحتملة على الحسابات الكردية العراقية، حيث تعيد القوى الكردية تقييم سقوف خطابها السياسي في ضوء التجربة السورية، بما يبرز أثر البيئة الإقليمية في إعادة ضبط الطموحات والخيارات.

أما تركيا، فتظهر بوصفها فاعلاً مركزياً في هذه المعادلة المركبة. إذ إن التحسّن النسبي في العلاقات العراقية–التركية يعكس انتقالاً تدريجياً من منطق التنافس والشك المتبادل إلى منطق المصالح المتقاطعة. فأنقرة، التي أعادت تقييم مقاربتها تجاه البنية السياسية العراقية، اتجهت نحو توسيع دوائر الانخراط، مدفوعة باعتبارات الأمن الحدودي، واحتواء التهديدات العابرة للدولة، وتعظيم الفرص الاقتصادية.

ويبرز التعاون الاقتصادي والاستراتيجي، ولا سيما عبر مشاريع الربط الإقليمي كمشروع «طريق التنمية»، بوصفه آلية لإعادة

تعريف العلاقة الثنائية خارج الإطار الأمني التقليدي. فالتشابك الاقتصادي هنا لا يُعدّ مجرد منفعة متبادلة، بل يمثل أداةً للاستقرار الجيوسياسي، تقلّل من احتمالات التصعيد وتعزّز منطق الاعتماد المتبادل.

غير أن هذا المسار لا يخلو من تعقيدات، فالمسألة الكردية وملفات المياه وتوازنات النفوذ الإقليمي تظل جميعها عناصرَ كامنةً قابلة لإعادة إنتاج التوتر. كما أن التحولات السياسية الداخلية في العراق تضيف درجةً إضافيةً من عدم اليقين بشأن استدامة المسارات التعاونية.

في المحصلة، تكشف التفاعلات السورية–التركية وانعكاساتها على العراق عن حقيقة جوهرية مفادها أن البيئة الأمنية الإقليمية لم تعد تُدار بمنطق الحدود الصلبة، بل بمنطق الترابط الهيكلي للأزمات. فاستقرار العراق بات مرتبطاً ليس فقط بتوازناته الداخلية، بل بقدرته على إدارة التفاعلات المعقدة في فضائه الإقليمي المتحول.

تكشف مجمل هذه المتغيرات أن التحدي الأبرز أمام العراق يتمثل في القدرة على القراءة الدقيقة للبيئة الاستراتيجية المحيطة به. فالخلل في تقدير المواقف لا يؤدي فقط إلى أخطاء سياسية، بل قد يفضي إلى تداعيات أمنية واقتصادية عميقة.

إن بناء علاقات متوازنة، وتعزيز التماسك الداخلي، وترسيخ منطق المصالح الوطنية، تمثل جميعها شروطاً ضرورية لحماية الاستقرار العراقي في بيئة إقليمية ودولية شديدة السيولة.

3. تحولات النظام الدولي وانعكاساتها

لم تعد معايير الوزن الاستراتيجي تُقاس حصراً بالقوة العسكرية، بل باتت ترتبط بالقدرة على خلق الفرص الاقتصادية والاندماج في سلاسل التوريد العالمية وتأمين الممرات التجارية. هذا التحول دفع القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، إلى إعادة تعريف أولوياتها في الشرق الأوسط.

فالمنطقة لم تعد مجرد ساحة نفوذ تقليدية، بل أصبحت ميداناً للتنافس الاقتصادي والتكنولوجي، خصوصاً مع تصاعد الدور الصيني. وقد نجحت قوى إقليمية في توظيف هذا التنافس لصالحها، ما يبرز أهمية تبني مقاربات أكثر مرونة وبراغماتية.

الخاتمة

يتوقف مستقبل العراق، بدرجة حاسمة، على قدرته في معالجة اختلالاته السياسية الداخلية وتجاوز حالة الانسداد التي أضحت سمةً متكررة في دورة إنتاج السلطة. فاستدامة الأزمات لا تعكس فقط تعثر التوافقات بين القوى السياسية، بل تكشف عن أزمةٍ أعمق تتعلق بفعالية النظام السياسي وآليات اشتغاله. وفي موازاة ذلك، تفرض البيئة الإقليمية والدولية المتحولة على العراق نمطاً مختلفاً من إدارة العلاقات الخارجية، قائماً على المرونة الاستراتيجية وحماية المصالح الوطنية دون الإخلال بمبدأ السيادة.

إن مرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة تمثل لحظةً مفصلية في المسار السياسي العراقي، بوصفها مرحلةَ اختبارٍ حقيقي

لقدرة النظام السياسي على الانتقال من منطق إدارة الأزمات إلى منطق بناء الدولة وتفعيل النص الدستوري كمحددٍ فعلي للسلوك السياسي. فالعراق يقف أمام ضرورة إعادة تعريف أولوياته الاستراتيجية، وإعادة تموضعه ضمن معادلات الإقليم، خصوصاً في ظل التحولات المرتبطة بطبيعة الحضور الدولي وتوازنات النفوذ.

وفي حال استمرار النخب السياسية في مقاربة الاستحقاقات الوطنية بمنطق الحسابات الضيقة والتشبث بالمواقف غير المرنة، فإن المشهد السياسي مرشح للبقاء في دائرة الانسداد، بما ينعكس سلباً على استقرار الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية. وعند هذه النقطة، تتقلص البدائل المتاحة أمام النظام السياسي إلى مسارين رئيسيين:

يتمثل المسار الأول في الإبقاء على الوضع القائم، عبر استمرار نمط الحكومات محدودة الصلاحيات. غير أن هذا الخيار يواجه قيوداً دستورية وقضائية واضحة، لا سيما في ضوء التفسيرات التي حدّت من نطاق صلاحيات حكومة تصريف الأعمال اليومية، وقصرت دورها على إدارة الشؤون الإدارية الروتينية، بما يمنعها من اتخاذ قرارات ذات طبيعة استراتيجية أو سياسية مؤثرة.

أما المسار الثاني، فيكمن في إعادة النظر في بنية ومنطق الحكومة التوافقية ذاتها. فالتجربة العراقية أظهرت أن التوافق، بوصفه آلية لإدارة التنوع السياسي والمجتمعي، قد يتحول في

غياب الضوابط المؤسسية إلى أداة لتعطيل القرار وإدامة الأزمات. ومن ثم، يصبح إصلاح نموذج الحكم ضرورة بنيوية، تتطلب تطوير آليات أكثر كفاءة في إنتاج السلطة، وأكثر انسجاماً مع متطلبات الاستقرار السياسي وفعالية الدولة.

في المحصلة، يواجه العراق تحدياً جوهرياً لا يقتصر على تشكيل الحكومات أو استكمال الاستحقاقات الدستورية، بل يمتد إلى إعادة بناء فلسفة إدارة الدولة ذاتها. فنجاح العملية السياسية لن يُقاس فقط بقدرتها على تجاوز الأزمات الآنية، بل بمدى قدرتها على ترسيخ الاستقرار المؤسسي وتعزيز الثقة في النظام السياسي، بوصف ذلك المدخل الأساس لأي استقرار طويل الأمد.

أولاً: النتائج

1. تكشف المعطيات أن بعضاً من النخب السياسية لا يدرك قيمة وطبيعة التحولات المتسارعة، داخلياً وإقليمياً ودولياً، وهو ما ينعكس على أنماط صناعة القرار وإدارة الأزمات.
2. على الرغم من قدرة مجلس النواب على تجاوز بعض مظاهر الانسداد، إلا أن فعاليته المؤسسية ما زالت تواجه قيوداً سياسية وبنيوية تحدّ من دوره التشريعي والرقابي بصورة منتظمة.
3. تحول مفهوم التوافق السياسي، في كثير من الممارسات، من آلية لإدارة التعددية إلى أداة لإعادة توزيع النفوذ والمصالح، بما أضعف وظيفته الأصلية في تحقيق الاستقرار السياسي.

4. أظهرت التجربة الانتخابية وما أعقبها من إعادة تشكيل للتحالفات وجود إشكاليات قانونية تتعلق بمدى انسجام بعض الترتيبات السياسية مع النصوص المنظمة للعملية الانتخابية.

5. تؤدي حالات الانسداد الممتدة إلى آثار مركبة، تشمل تعطيل تشكيل الحكومات، وإضعاف هيبة الدولة، وتآكل مبدأ الفصل بين السلطات، واتساع نطاق الإدارة بالوكالة، فضلاً عن انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية وتراجع مستويات الثقة الشعبية.

6. على المستوى الإقليمي، تتداخل الفرص والمخاطر، إذ يبرز التعاون العراقي–التركي كمجال واعد للاستقرار والمصالح المشتركة، مقابل استمرار الهشاشة الأمنية المرتبطة بالملف السوري وتعقيداته العابرة للحدود.

7. يظهر السلوك الرسمي العراقي ميلاً نحو تجنب الانخراط المباشر في صراعات المحاور الإقليمية، لاسيما في سياق التوترات بين إيران والولايات المتحدة، رغم بقاء ضغوط الاستقطاب قائمة.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تبني مقاربة استراتيجية قائمة على الحياد الإيجابي، بما يعزز قدرة العراق على المناورة السياسية وحماية مصالحه الوطنية في بيئة إقليمية متقلبة.
2. إعادة تفعيل الدور العراقي بوصفه فاعلاً دبلوماسياً في مسارات الحوار والوساطة الإقليمية والدولية، بما ينسجم مع موقعه الجيوسياسي وإمكاناته.
3. ترسيخ مفهوم السيادة عبر إجراءات داخلية ملموسة، وفي مقدمتها حصر السلاح بيد الدولة، وتنظيم العلاقة القانونية والمؤسسية بخصوص ضبط السلاح.
4. تعزيز منظومات الرقابة الإلكترونية والأمن السيبراني، خصوصاً في المناطق الحدودية والبنى التحتية الحيوية.
5. تطوير سياسات أمن حدود شاملة ومستدامة مع دول الجوار، قائمة على التكامل الأمني والتقني والتنسيق الاستخباري.
6. حماية النظام المصرفي والمالي عبر سياسات شفافة واستباقية تقلل من مخاطر التعرض للضغوط أو العقوبات الخارجية.
7. تسريع برامج الإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني، مع تعظيم الاستفادة من الاستثمارات والشراكات الدولية.

8. التوسع في الصناعات التحويلية والطاقة، بما يعزز القيمة المضافة للاقتصاد العراقي ويقلل من الاعتماد الأحادي على الموارد التقليدية.

9. اعتماد الدبلوماسية الاستباقية في إدارة الملفات الأمنية والإقليمية الحساسة، بدل الاقتصار على ردود الأفعال.

10. انتهاج مقاربة واقعية في إدارة العلاقات الإقليمية، لاسيما مع تركيا في ملف المياه، ومع سوريا في الملفات الأمنية والاقتصادية وقضايا الهجرة.

11. إن استدامة الاستقرار الخارجي للعراق تبقى رهينة استقراره الداخلي. وعليه، فإن تجاوز الانسداد السياسي، وتعزيز فعالية المؤسسات، وترسيخ السيادة الوطنية تمثل شروطاً أساسية لإعادة تموضع العراق ضمن معادلات التوازن الإقليمي. فتبني منطق التوازن والاستقرار لا يقلل فقط من مخاطر الانخراط في صراعات الوكالة، بل يسهم في تقليص الانقسامات الداخلية، وتعزيز الثقة الدولية، وتهيئة بيئة أكثر ملاءمة للتنمية والاستثمار.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org